

مقارنة اعتمادات الموازنة بين عامي 2017 و2018 (بالآلاف الليرات)			
نفقات 2018 (بعد الخفض)	نفقات 2018 (قبل الخفض)	نفقات 2017	
18,105,188	21,368,368	20,385,200	رئاسة الجمهورية
84,792,000	84,791,000	71,682,500	مجلس النواب
1,474,529,337	1,812,759,824	1,544,076,755	رئاسة مجلس الوزراء
1,847,217	1,873,065	1,873,065	المجلس الدستوري
112,695,028	118,329,540	107,372,387	وزارة العدل
177,487,627	181,921,869	175,119,563	وزارة الخارجية والمغتربين
1,669,140,584	1,823,688,013	1,517,860,901	وزارة الداخلية والبلديات
727,333,884	859,336,822	630,263,214	وزارة المالية
413,943,951	488,925,961	465,307,888	وزارة الأشغال العامة والنقل
3,159,315,028	3,321,844,550	2,813,407,600	وزارة الدفاع الوطني
2,069,635,945	2,231,220,722	1,708,697,516	وزارة التربية والتعليم العالي
727,849,074	716,367,947	708,549,525	وزارة الصحة العامة
38,229,624	85,508,604	29,592,300	وزارة الاقتصاد والتجارة
96,558,580	111,393,850	74,457,090	وزارة الزراعة
6,691,100	8,247,900	7,080,700	وزارة الاتصالات
388,660,755	469,622,734	416,224,450	وزارة العمل
47,630,032	52,826,562	45,330,650	وزارة الاعلام
327,821,277	430,356,334	387,095,750	وزارة الطاقة والمياه
23,722,912	28,266,315	25,711,275	وزارة السياحة
46,134,626	51,192,416	46,495,800	وزارة الثقافة
14,021,359	15,637,975	14,020,650	وزارة البيئة
8,156,925	8,654,277	7,014,158	وزارة المهجرين
14,534,940	16,246,050	15,512,550	وزارة الشباب والرياضة
228,008,880	230,301,412	226,679,000	وزارة الشؤون الاجتماعية
9,781,784	10,440,500	8,169,000	وزارة الصناعة
11,022,643,966	11,236,643,966	11,450,000,000	النفقات المشتركة
945,000,000	1,086,000,000	1,388,042,437	احتياطي الموازنة
23,854,271,623	25,503,766,576	23,906,048,924	مجموع الموازنة العامة
96,800,000	105,800,000	115,800,000	اليانصيب الوطني
48,747,690	94,903,640	45,264,000	المديرية العامة للحبوب والشمندر
2,700,327,353	2,700,327,353	2,615,996,101	الاتصالات
26,700,146,666	28,404,797,569	26,683,109,025	مجموع الإنفاق في الموازنة العامة والموازنات الملحقة
17,037,641			الفرق بين نفقات 2017 و2018

أبرز المؤشرات المالية بين 2017 و2018 (مليار ليرة)			
2018 (النسخة النهائية)	2018 (النسخة الأولى)	2017	
23854	25503	23906	نفقات
18686	17934	16461	إيرادات
7267 = 2100 + 5167	7569	7489	العجز
8264	8513	7150	خدمة الدين

المصارف من 144 مليون دولار في عام 1992 إلى أكثر من 20 مليار دولار حالياً، وراكم ثروات هائلة لعدد ضئيل جداً من الناس، إذ إن 1% من السكان فقط يستأثرون وحدهم بربع هذا الدخل، وتمكنوا من الاستحواذ على 40% من الثروة. وعلى الجهة المقابلة، يعيش أكثر من نصف السكان في ظل الحرمان الاقتصادي، وأكثر من ثلث الأسر عاجزة عن إشباع الحد الأدنى الضروري من حاجاتها، أي إنها محرومة من رعاية الدولة، ولا سيما على صعيد السكن والصحة والتعليم، بالإضافة إلى الدخل.

الحديث عن أزمة مالية في حالة النقاش في الموازنة والعجز هو حول هذه القسمة تحديداً، الراجح والخاسرين، ومن منهم سيتحمل فاتورة الاستمرار في خدمة الدين العام وزيادته وزيادة ربحية المصارف وحثها على جذب المزيد من الودائع، هل هم المحرومون الذين يحتاجون إلى الدولة وخدماتها وتتناقص حصتهم من الدخل، أم الذين لا يريدون الدولة إلا لزيادة حصتهم؟

حصوله أمس تقول إن مصرف لبنان سيتحمل جزءاً من كلفة الزيادة الآن، أي سيتحملها المال العام، في انتظار ما سيفرضه اجتماع باريس 4 والانتخابات في أيار ومشروع موازنة العام المقبل.

الإيرادات ارتفعت في النسخة الأولى من مشروع موازنة 2018 إلى 17934 مليار ليرة، أي بزيادة 1473 مليار ليرة، لكن اللجنة الوزارية اقترحت مجموعة إجراءات وإعفاءات ضريبية تقدر أنها سترفع الإيرادات إلى 18686 مليار ليرة، أي بزيادة 2270 مليار ليرة. يشكك الكثير من الخبراء في احتمال بلوغ هذا الرقم، ولا سيما أن هناك تباينات في الرأي عن الأثر الاقتصادي للإعفاءات الضريبية المقررة لعام 2018. بعض الوزراء حاجج بأن هذه الإعفاءات ستزيد الإيرادات، وبعضهم الآخر أصّر على وجود أثر سلبي لهذه الإعفاءات. من أبرز الإعفاءات والحوافز الضريبية التي أقرت هي: خفض غرامات التحقق والتحصيل بنسبة 100% وبنسبة 90% تبعاً لنوع المخالفة، خفض الغرامات على أوامر التحصيل الواردة من الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات بنسبة 90%. خفض الغرامات على متأخرات رسوم الميكانيك بنسبة 90%. خفض الغرامات على متأخرات الرسوم البلدية بنسبة 90%. خفض الغرامات المترتبة على متأخرات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة 90%. إعفاء المكلفين من غرامات التأخر في تقديم التصاريح، تقسيط الضرائب المقطوعة عند المنبع والضريبة على القيمة المضافة، إجراء تسوية ضريبية على المكلفين بضرورية الدخل في حال اختيار «التسوية»، رفع التنازل الخاص ببعض دور السكن، تعديل ضريبة الأملاك المبنية، خفض معدل الرسم على رسوم التسجيل العقاري من 5,1% إلى 3%، الإعفاء من رسوم التأمين العقاري وفك التأمين، تسوية على أكلاف ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة المقدمة أمام لجان الاعتراض، إعفاء الشركات والمؤسسات التي توقفت عن العمل ولم تشطب من السجل التجاري من الغرامات ومن رسم الطابع المالي، تسوية العقارات المخالفة...

الخفوضات سيكون لها أثر على النمو الاقتصادي، أما الإعفاءات الضريبية فلا شيء يضمن أنها ستزيد الإيرادات، فيما الإصلاحات التي يتحدث عنها رئيس الحكومة غير موجودة؛ هذه هي موازنة 2018 المستعجلة قبل باريس 4.



ارتفعت خدمة الدين
في عام 2018 بقيمة
1114 مليار ليرة لتبلغ
8264 مليار ليرة

مختلف بنود الموازنة، 235 مليار ليرة للمعطيات (ليس هناك تفسير واضح لهذه المعطيات)، 54 مليار ليرة للرواتب والأجور غير الموزعة (أي تلك الرواتب والأجور التي لم تكن ملحوظة سابقاً)، 75 مليار ليرة للأحكام القضائية والمصالحات، مليار ليرة للعمليات المصرفية. فجأة ومن دون سابق إنذار، تبين أن أرقام الإيرادات المسجلة في النسخة الأولى من مشروع الموازنة ليس دقيقاً أيضاً. ففي عام 2017 كانت الإيرادات تبلغ 16416 مليار ليرة، وهذا الرقم يفترض أن يشمل إيرادات ناتجة من الإجراءات الضريبية التي أقرها مجلس النواب بهدف تمويل سلسلة الرتب والرواتب. هذه